

جهاد الملك فيصل

مراحل العراق نحو جبهة الامم

لدمين الريحاني

من كتابه «فصل الاول» (تريب الظهور)

- ٢ -

كانت السنة التي عقبته ابرام المعاهدة الاخيرة اظلم ما كان من عهد السر هنري دويس المظلم . فقد توترت العلاقات فيها بين البلاد والمفوضية ، وتكاثفت صعوف المعارضة للسياسة البريطانية ، وانتشر في البلاد روح عداة للبريطانيين باصرة عاقلة ، فكانت لتلك المبع واسرع في تقريض اركان سياستهم الادبية على الاقل . ولا عجب وهم هم المظلمون بالعود ، الناقضون للمعاهد وما حلت المعاهدة من العقد جميعها غير عقدة واحدة هي الحدود التركية العراقية ، وظلت الاتفاقات الاضافية ، المالية فيها على الاخص والمكرية مفتوحة للبحث ، للمحادثة ، للزراع . بيد ان وزارة السعدون كانت تنتظر تسوية المشاكل المالية على الاقل وتقديمها في اتفاق جديد . نخاب املمها واستمعى رئيسها عبد المحسن حرماً ناقماً

فانتدب الملك جعفر العسكري ليؤلف وزارة جديدة . فجاء يباشر العمل باسم الله وباسم التسامح العراقي البريطاني - بلينا ، يا اخي ، ونحن بليتهم . فيجب علينا ان نتسامح لنحدد على الاقل البليتين وكان المندوب السامي السر هنري دويس قد بدأ بشعر هذا الشعور ، ويدرك هذه الحكمة . لا سيما ان بليته الشخصية اوجبت عليه الاسراع في العمل ، اذ كانت اسبابها تتصل بوزارة المستعمرات التي طالما اصعبت انفسها لاقتراحاته وآرائه ولكنه توفق في النهاية الى شيء من الاقتناع فقبل رئيسه الوزير ان يعاد النظر في المعاهدات لتعديل بعض بنودها . وبدأت المفاوضات فوراً في بغداد ، ثم فر المتفاوضون هارين من حر العراق ، واستأنفوا العمل بلندن في الخريف . وكان الملك فيصل قد تقدمهم الى اوربا بنشد العافية ، ويسترحي عن كتب مقامات السياسة الدولية وازيائها . وقد حفظ رحاه على مياه «كركس» المعدنية فكان اتصاله بوفد العراق بلندن متوفر الاسباب قريبا . على ان المفاوضات كانت سريرة التطور . فرأى الوفد ان يكون الملك اقرب اليهم ، فأرغوا بذلك اليه فادر الملك فيصل « اكس له بان » فخرج على باريس في طريقه الى لندن . وبوم كان في عاصمة الفرنسيين فرأ في صحف الاخبار في الصفحة الاولى ، مطبوعاً بالحرف العريض نياً جاء من العراق من كركوك ،

من عاصمة النفط ، ينهي بالحدث الخطير . الا ان «بابا كركر» لمن المرسين «بابا كركر» بكر الآبار ، ينطق بالخير ويشير بالبركات . فيما كانت الشركة التي منحت امتيازها في سنة ١٩٢٥ تسير غور «كركر» وقبل ان بلغت الثمانين بعد المائة قدم الى قلبه ، انتعجرت انفجاراً هائلاً ، وقذف بحيرته طالياً - مائة وستين قدماً فوق الارض «بابا كركر» - «بابا كركر» ! تبارك اسمك وتجدد سيساعدنا بك في حل المشاكل والمعضلات . عبر الملك فيصل بحر المائتين وهو ساحح في سماء من احلام النفط والاستقلال ولكن لندن عدوة الاحلام . ووزارة المستعمرات فيها تقرأ انباء «بابا كركر» وتحضي في امورها . ومن تلك ما كان مهيباً لفيصل . فقد صدم في وزارة المستعمرات ، يوم وصوله ، ضمة عنيفة جاءت في مذكرة كانت منتظرة هناك . جاش في صدره الغيظ وهو يقرأ ، ويتأمل خط كاتبها . عرف الخط وتأكد كده فزاد تعيناً . ثم هو خط المندوب السامي السري هنري دويس نفسه ، كلماته التهم والتوبيخ - الملك فيصل يناسب بريطانيا العظمى العداء - الملك فيصل لا يمثل العراق بما يفعل ويقول . الملك فيصل يناصر المعارضة ويشجع سراً المعارضين والمنظرين . وينبغي ان يعلم انه ملك دستوري لا يجوز له ان يتدخل في شؤون الدولة بل ينبغي ان يتركها لرؤساء الحكومة والبرلمان ، ويجب عليه ان يترفع عن المنازعات والسياسات الحزبية وعند ما سأل الملك معنى ذلك وبيانه اجيب انه جاءهم في التقارير الرسمية من بغداد

ليس في تلك المذكرة نظراً الى الزمان والمكان ، شيء من حسن التدقيق وليس فيها ، نظراً الى الاحوال ، شيء من الاصالة والصدق . وهب ان ما جاء في التقارير المبينة عليها صحيح ، فهل تساعد يا ترى في انجاح المفاوضات ؟ وهب ان اضطراب الجوكان وقتئذ وان حلم الملك فيصل وصبره تغلبا على شعوره ، فكيف السبل الى التوفيق بين حقائق السياسة وظواهرها ؟ كيف نستطيع ان نوفق بين معاهدة سنة ١٩٢٢ وبين الاحوال الحاضرة ؟

عما لا مرأ فيه ان العراق في السنوات الاخيرة تقدم تقدماً يذكر ان في السياسة والاقتصاد ، وان التفتحات البريطانية الادارية والمكبرية هبطت هبوطاً جسيماً^(١) وما لا ريب فيه ان كفاية العراق للعضوية في عصبة الامم هي اظهر مما كانت يوم رفع اللورد بارمور صوته في مجلس العصبة ، وردد تقرير سنة ١٩٢٥ صداه امام لجنة الانتدابات الدائمة ، تنويراً بالعراق وتأيداً لمطالبه . ولكن - ولكن - «نظراً» الى حكم العصبة بالموصل للعراق وتقييد ذلك الحكم بشرط ان تعدد المعاهدة خمساً وعشرين سنة ، ودفعاً للظنون التي قد يشير بها التعديل او محاولة في نفوس الاراك فيعودون الى المطالبة بالموصل ، فضلاً عن اتمامهم بريطانيا والعراق بنقض العهد بعد بلوغ الارب - نظراً الى هذه الامور كلها ليس من مصلحة الحكومتين ان تستعمل الانضمام الى عصبة الامم . بن

(١) لم تتجاوز التفتحات في سنة ١٩٢٧ التسعة الف ليرة ذهبية

ينبغي أن تؤول المسألة إلى سنة ١٩٣٣^(١) وستظل في هذه الاثناء العلاقات البريطانية العراقية على حلقها
 أما الوفد العراقي فقد قاوم هذا التحول وحاول انتعاب عليه ، مصرعي تعديل يُعدُّ تعديلاً
 فالحق في محاولاته ومساخيه ، ووقف المتفاوضون امام العقدة التي لا تحل ، فغضب جعفر بلندن
 كما غضب قبله السعدون ببغداد ، وجرى حقايقه وانجمل . وكان الملك فيصل قد عقد اذية على الرحيل
 لولا فرصة سعت لاطاعة المحاذرة والحكومة . فقد اقيمت له مأدبة وداع ، حضرها بعض الوزراء
 فخطب فيها خطبة بليغة بصراحته . ومما قال انه يؤثر العودة صفر اليدن على ان يحمل معاهدة
 لا تعطل التي سبقها بشيء ، بل هي دونها في بعض موادها . فبز الوزراء رؤوسهم ان صحح ،
 وأكدوا له بعد ذلك ان الامل لم ينقطع ، وان المأزق قد يتسع للخلاص

توافت الملك فيصل عن السفر ، وارتق الى وزيره جعفر الذي كان قد باغ الاسكندرية ، بأمره بالعودة .
 امتثل جعفر الامر ، فعاد ادراجه ، ثم استثمرت المفاوضات ، وقبيلت المعاهدة ، دون تعديل فيها
 يستحق الذكر . فما السبب يا ترى في هذا الانقلاب التراجعي ؟ ما الذي حمل الملك وجعفر على القبول
 بعد ان صرح الاول ذلك التصريح ، واعرب الثاني عن رفضه بالرحيل ؟ هل اعتمد الملك على وعود
 الوزراء اصحابه ومعها ضمانات وزارية سرية ، ام هل كان للملك مكرهاً

اقف ها هنا لاقول كلمة فيها بيان شخصي . اليلة كان الملك فيصل يقص على قصة هذه المعاهدة ،
 او ما كانت قسمت فيها من المناجات المفرحة والمفجعة ، من « بابا كركر » في صحف باريس الى تلك
 المذكورة في وزارة المستعمرات بلندن ، جاءه رئيس الوزراء نوري السعيد بالخبير البار من منطقة
 القتال ببرزان ، فتصور الحديث من لندن الى بلاد الاكراد . وما سئمت بعد ذلك التصرح -- سئمت
 التصرح ؟ انما هي كلمة باطلة لا يجوز ان امره بها ذني . فقد ذهبت عن الموضوع في ما كان بعد ذلك من

(١) الصومر المختصة لتعهد الوارد هي كما على
 « يتعد صاحب الجلالة البريطانية بان يتوسط لادخل العراق في عصبة الامم بلشرح ما يمكن »

المادة ١ — معاهدة ١٩٢٢

« يتنص اجل المعاهدة بدخول العراق في عصبة الامم . ولا يتأخر ذلك في اي حال عن الاربع سنوات من
 تاريخ عقد الصلح وتوقيع »

الملحق للمعاهدة — نيسان سنة ١٩٢٣

« عند اقصاء مدة معاهدة ١٩٢٢ والملحق لها ، وتظر الحكومة البريطانية فيما اذا كان العراق قد بلغ الرقي
 الذي يؤهله للعضوية في عصبة الامم »

المادة ٣ — معاهدة ١٩٢٦

« اذا استمر العراق في رقيه الخاضر وظلت الامور جارية مجراها الحسن ، يؤيد صاحب الجلالة البريطانية في
 سنة ١٩٢٢ ترشيحه للعضوية في عصبة الامم »

المادة ٨ — معاهدة ١٩٢٧

« وكذلك تملون العمود وتختص . فالعهد الذي قطعه الانكليين في سنة ١٩٢٢ ، عدلوه في سنة ١٩٢٣ وقضوه
 في سنة ١٩٢٦ ، ثم بمت حياً سنة ١٩٢٧ وهو مقيد بشرطين

وقد جاء في تقرير الحكومة البريطانية على ادارة العراق لسنة ١٩٢٨ صفحة ٢٧ ما يلي :
 « ان هذا القلب في موقف الحكومة البريطانية بمت الرية في قوس العراقيين بحسب نيات الكثر ، ولكن
 فهم الاعتقاد بأنها لا ترش في تأسيس دولة مستقلة في العراق . بل ان قصدها الحقيقي هو ان تستمر البلاد »

المجالس والاحاديث وما عاد الملك اليه. وقد يكون شريكى في القديب، رحمة الله، فشغني مراراً عن السياسة بتلك الاحاديث الحافلة بالعبر وباللطائف ابشيرية ولكني وانا اعود الآن الى قصتي الحوادث، استعين ببعض الوثائق والتقارير الرسمية، علي استطيع ان اجلو لقرانه خبر ذلك الحدث او ازين شيئاً من تموضه اعيد اذن السؤال: هل كان الملك فيصل مكرهاً في قبول معاهدة ١٩٢٧؟ يسارع بعض الكتاب والسياسيين العرب، في مثل هذه الاحوال، الى اتهام الحكومة البريطانية بالمكر والخداع دون ان يتحققوا الحوادث، ودون ان يتبصروا بهم. وقد قالوا في الحوادث الذي نحن بصدده انها اثاره عرب نجد على العراق في ذلك الحين لتنفذ سياستها فيه، لتجبر الملك فيملاً على قبول المعاهدة. وفي ظاهر الامر ما يسوغ الظن على الاقل. فقد اثار عرب نجد على العراق في خريف سنة ١٩٢٧ ثم في شتاء السنة التالية ولكن ذلك لا يثبت الحقيقة كلها. فهل كان عرب نجد، او بالحري هن كان الملك عبد العزيز ابن سعود مدفوعاً من الحكومة البريطانية في تلك الاثارات لا كراه العراق واذلاله؟ اذا لم يكن الامر كذلك فكيف اتفقت يا ترى تلك الاثارات واتطاع تلك المفاوضات بتاريخها الواحد؟ فهل هي الصدف، هل هي الاقدار التي اضرمت النار على حدود العراق عند ما كان جعفر يتجهز للرحيل؟ فاذا كانت الصدف او الاقدار بريئة من هذا الالم، فهل الانكليز بريئون؟ وادا لم يكونوا بريئين فكيف نستطيع ان تثبت ذلك؟ وهب ان الامر لا يحتاج الى الالابات، وهب انا قبلناه على ظاهره، فهل الانكليز وحدهم ملومون؟ او ليس الالم الاكبر على العرب الذين يقبلون بان يذلوا اخوانهم العرب لاعتزاز الاجني؟ اني اجل ابن سعود عن هذه المعرة وامثالها، وان الحقائق الراهنة في هذه المسألة لا تسوغ حتى الظنون. فقد كان لحوادث نجد واثارات اهله اسبابها التجديبية العراقية. وكان للانكليز يد فيها. ولكن الصلة مفقودة بين سياسة الامن وسياسة المعاهدات. وبكلمة اخرى ان المسألة التي تربط البادية بوزارة المستعمرات خلقه مفقودة، ولا نظيرها في ما يتعلق بموضوعنا موجودة^(١)

(١) اني مثبت الحقائق التاريخية في ما يلي: —

- ا — ما رضى عرب مطير بالحدود الجديدة العراقية المقررة في معاهدة القير (تشرين الثاني سنة ١٩٢٢) وقد احتجوا لدى ابن سعود وتجارها مراراً بحجوسها
 ب — قررت الحكومة العراقية بناء مخفرين عسكريين الواحد في ابي النار والاخر في البصية للمحافظة على تلك الحدود ومنع النزوات بين البلدين
 ج — قلق عرب مطير وهم يرادون الاماكن المجاورة للمخفرين وما دونها في الايام الجديدة، وخافوا ان يفقدوا ما يبعونه حقاً شرعياً تقليدياً — فرفسوا امرهم الى ابن سعود فاستجبت حكومة نجد (ت ١ سنة ١٩٢٧) على المخفرين بحجة انها يحدان الاضطراب فضلاً عن انها يتخللان المادة الثالثة من معاهدة القير
 د — بعد شهر ونصف من احتجاج حكومة نجد (في ٢٥ ت ٢) اثار حرب مطير على مخفر البصية واكتسحوه
 ه — قبل هذه الاثارة يوم واحد ارسل ابن سعود وزيره الشيخ حافظ وهب الى الكوت بالطيارة ليحضر المؤتمر المقصود عقده هناك لبحث المسائل التي تتعلق بالحدود التجديبية العراقية. ولكن غزوة البصية حدث بوكيل المتدرب السامي الى تحييل المؤتمر

وسبب في اوائل ذلك اثار عرب نجد على القبايل العراقية في لواء انصارية

ز — في ١٣ ك ١ قبل ان وقعت المعاهدة البريطانية العراقية يوم واحد هاجم عرب من الطيارات الانكليزية اولئك الرهبان كما ضلقت قبلا في غزوة الشهر السابق

أما الملك فيصل ففي أميل إلى الاعتقاد أنه كان يجاري أوزراء أصحابه ، ويتبع في الوقت نفسه سياسة خاصة به ، فيوصل الحطوط ويتطعمها عملاً بتطور الأحوال . أذكر كلمة بليغة لأحد العرب فيها حكمة رائعة : « نلتسوز وجهتم نتا شئنا هذه الغلة لك » ولا عجب إذا أتبع الملك فيصل هذا المنهج ، بعد تلك الولهية ، وهو متيقن أنه سيرطم الإنكيز برطحة المعاهدات التي تناهت السنة بعد السنة . فترداد العقد تعقيداً ، ويتنظرون إذ ذاك من الغابات غير المقيدة

وقد كان . فقد بلغ فريق من السياسيين هذه المرحلة وقامت صحافتهم تندد بالحكومة — هي ذي الضاية التي رحب فيعمل بها — فقالت أن الحالة امت لا نطاق ، وأنها « من أنكر الحالات في العلاقات الدولية الحاضرة » . وعند ما رفض المجلس النيابي العراقي المعاهدة غداً ، فإذا عاها ان تقول في « الحالة المنكرة » ؟

إذن سنورد هذه المعاهدة حثفاً ، سنسبها إلى القبر . وسيكون في الجنازة النصر الباهر للمعارضة — البلاد ، ولكن الحكومة البريطانية أعدت كذلك العدة لتعمل ، وجاء المنشور السامي السر هنري دويس ليكمل المعاهدة بالقرار البرلماني . واحد يريد دفنها ، وآخر يريد توثيقها

انتقل المسرح من لندن إلى بغداد ، وجاء المتصارعون — الملك وجعفر والسر هنري — يتأقون

الصراع . من مدينة الضباب جاءوا إلى مدينة الغبار — وفي الخالين حال السار دون الاصدار

ما كان المنسوب السامي ليطعن إلى وزارة جعفر ، فبأمر لا بد لها بوزارة أخرى . ولو كان له

ان يرى شيئاً من مناورة جعفر الأول لكي نفسه مؤونة المناصب . جاء جعفر بالمعاهدة للعرض

لا للترويج ، وأول ما كان من مناورته ، عند وصوله بغداد ، أنه أذاع مضمونها ، فأثار عليها الرأي

العام . حملت عليها الصحافة حملات شديدة ، وقامت المعارضة تندبها وبالوزير حاملها . رمى جعفر

بالمعاهدة إلى الأمة تمزقها قبل ان تعمل إلى المجلس ، وهو يضحك في سره ، ثم استقال . وقد عدت

استقالته النصر الأول للسر هنري دويس . ثم دعي عبد المحسن السعدون لتأليف وزارة جديدة

وعبد المحسن صديق الإنكيز . كيف لا وهو الذي حمل المجلس منذ سنة على اقرار المعاهدة الأخيرة .

لبي عبد المحسن الدعوة ، فعد ذلك نصراً ثانياً للسر هنري . وهذا البرلمان لا يعول عليه ، فينبغي

ان يحل . وكان عبد المحسن يرى هذا الرأي ، فحل البرلمان ، وفاز السر هنري فوزه الثالث

ثم جرت الانتخابات ، وكان لحزب التقدم (حزب السعدون) الاكثية الساحقة في المجلس

الذي اجتمع في ايار سنة ١٩٢٨ ، فتم النصر للسر هنري دويس

أما الملك فيصل فقد صار في الوقت ذاته سيره ، ودر تديره . أفليس السعدون وزيره الأول ،

ح — اعاد عرب نجد الكرة مرتين بعد توثيق المعاهدة في شبلي ك ٢ وشباط من سنة ١٩٢٨

ط — نصف اني ذلك ان يعمل الدويش شيخ مطير كان ثامراً كما برهنت الخواجات عن ابن سعود نظام

شخصية سيابة وان ابن سعود في قم ثورة الدويش والقضاء عليه لم يكن مدفوعاً بغير مصالحه ومصالح بلاده

وزيره لا وزير سواه ! أو ليس هو فعلاً عن ذلك من اشرف العرب ، ومن كبار الوطنيين في العراق ؟ والزعيم الاول لليمين على حزبه ، المتمتع بثقة الفسار ؟
كان السر هنري طاماً بذلك ، وطاماً لفرق ذلك بأمر كثيرة . ولكنها فاته الشيء الذي فيه العلم . وهو ان صديقه السعدون قد غير خطته السياسية ، فلا يرى من الآن حاجة الى الضغط على المجلس . بل لا يرى ان يعرض المعاهدة عليه قبل ان يتم تعديل الاتفاقيين المالي والعسكري . وهو اذا اصر على ذلك يكتفي بتمهيد شر المعاهدة فتظل مدفونة في مكتبه . ذلك لان في الاتفاقيين عقداً عصي حلها اسلافه وسلف السر هنري . وما كانت شروط الحكومة البريطانية هذه المرة اخف مما سبقها . فقد قيدت ملكية العراق لميناء البصرة ولسكة الحديد بقيود ثقيلة وتمحلت على طاعتها في مسألة التجنيد الاجباري

تلبذ جو المفاوضات بالغيوم . فقد تمردت لجنة المجلس المعنية لدرس الاتفاقيين ، فضربت باقتراحات المندوب السامي عرض الحائط . وتمردت الوزارة ، فأصرت على تعديل كلي جرهمري ، وتمرد المجلس الذي اصبح حزب التقدم فيه - حزب السعدون - اشد تطرفاً من المتطرفين انفسهم صُحقت المفاوضات . تبلبل السر هنري دويس . فالاذعان لارادة العراقيين مستحيل ، والرد لمطالب العراقيين خيبة له ، هو النظام المأمّل بإبرام المعاهدة . فعمل المكره عليه ، قبل باخية . ثم استقال السعدون ، وكان النصر الأكبر ، في رفض المعاهدة والاتفاقيين ، للامة وللبلاد ، فهتف الملك بشكر الله وحده . ولكن الحساب لم ينته بينه وبين المندوب السامي . فلا يزال هناك دين صغير - تلك المذكرة في وزارة المستعمرات المكتوبة بخط يده . لم ينفها الملك فيصل ، وعندما سقطت وزارة السعدون (كانون الثاني ١٩٢٨) واخفقت المساعي المتكررة لتشكيل وزارة جديدة ، وأقبل السر هنري الى البلاط يطالب بمقابلة الملك ، حان وقت الحساب

السر هنري : « البلاد بلا وزارة يا صاحب الجلالة ، وهي تنتظر ان تسموا من يولفها »

الملك فيصل : « ولكني ملك دستوري ، وعلى الملك الدستوري ان يلزم الحياد »

وعندما جاء المرة الثانية بالمهمة تقيها ابرز تلك المذكرة وقال : « هذا تريد ان يحضره المندوب . يجب على الملك الدستوري ألا يتدخل بشؤون الدولة ^(١) اليس كذلك ، ان شؤونها الآن بيدك ولك ان تعين من تشاء » . وممرت ثلاثة اشهر ، والبلاد بلا وزارة ، والملك فيصل في موقعه لا يتحول عنه . انكسفت المفاوضات بعد الهزاهما مرتين متواليتين ، واسترجعت المعاهدة التي كانت اصل الازمة ، وحانت ان تنتهي مئة السر هنري دويس كمندوب سام في العراق ، فانهت قبل اوانها . وكان من الممكن ان تنتهي بأوانها وبسلام

(١) « بعد ان اعلن الدستور اخذ الملك فيصل يتجنب التدخل اكثر من اللازم بشؤون الدولة »

(السر هنري دويس - وفي رسائل فرزدود يل ، الجزء الثاني ، ص ٥٤)